الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا

Digitization as a mechanism for developing investment in Algeria: the digital platform for the investor as a model

حرفوش مداني(*)
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر
مخبر حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل
madani.harfouche@univ-jijel.dz
كريبش نبيل
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر
Kribeche.nabil@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/24 تاريخ القبول للنشر: 2023/08/13

****

ملخص:

يعتبر موضوع رقمنة مجال الاستثمار وتحديد تأثيره ودوره في جذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة من المواضيع الجديدة والمهمة في الجزائر خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم 22– 18. وقد توصلنا إلى أنه تم إنشاء منصة رقمية للمستثمر كآلية لتسهيل نشاط المستثمرين والدفع بعملية الاستثمار. وإعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة. وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال الاستثمار في إطار الإدارة الإلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب العمل على تطوير الرقمنة كآلية لترقية الاستثمار في الجزائر، وتوفير خدمات إلكترونية أكثر فعالية وكذا توفير نظام معلوماتي خاص بالمستثمرين فقط، مع توفير الإحصائيات اللازمة حول مدى رقمنة قطاع الاستثمار وتجديدها بشكل مستمر.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، المنصة الرقمية للمستثمر، رقمنة، الإدارة الإلكترونية، قانون الاستثمار22-18.

Abstract:

The issue of digitizing the field of investment and determining its impact and role in attracting and encouraging direct national and foreign

*المؤلف المرسل.

investments is one of the new and important topics in Algeria, especially after the issuance of Investment Law No22-18. And we have concluded that a digital platform for the investor as a mechanism to facilitate the activity of investors and advance the investment process. Giving preference to technological transformation and the development of innovation and the knowledge economy. And generalizing the use of modern technologies in the field of investment within the framework of electronic management.

The study concluded that it is necessary to work on developing digitization as a mechanism for developing investment in Algeria, providing more effective electronic services, as well as providing an information system for investors only, while providing the necessary statistics on the extent of digitization of the investment sector and its continuous renewal.
key words: Investment, Digital platform for the investor, Digitization, Administration management, Investment law 22-18.

مقدّمة:

يعد الاستثمار أحد أهم أوجه النشاط الاقتصادي ويضطلع بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية للدولة. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما لموضوع الاستثمار وأعطته مكانة رائدة في عملية التنمية، وقد سعت جاهدة إلى تشجيع الاستثمار وعمدت منذ الاستقلال تدريجيا إلى إصدار العديد من النصوص القانونية المنظمة للاستثمار هدفها تشجيعه وترقيته.

لكن الإجراءات البيروقراطية المتبعة في مجال الاستثمار تعرضت للعديد من الإنتقادات بسبب ما يشهده العالم من تطور مذهل في مجال المعلومات ونقل التكنولوجيا، ترتب عنه تقنيات عالية الدقة بوسائل وأجهزة تتميز بخاصة السرعة الكبيرة في نقل وتخزين ومعالجة البيانات والمعطيات والمعلومات، وكذا نتج عن هذا التطور إجراء العمليات الإدارية والتنموية والاستثمارية دون الاعتداد بالبعد الزماني والمكاني، فقد قلصت المسافات وتقاربت الأزمنة حتى صار العالم بمثابة قرية.

من هذا المعطى بدأت الدول تتنافس على التسلح المعرفي والتكنولوجي وامتلاك القدر الكاف منه وتطبيقه على مختلف قطاعاتها، وذلك لتحسين مردودية المرافق العامة، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية من حيث التخلص من التعقيد البيروقراطي وسهولة الأداء، ومن ثم ظهرت فكرة الإدارة بلا أوراق أو الإدارة الإلكترونية.

وتعد الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الجديدة التي ظهرت نتيجة التغيرات التي طرأت على الساحة العالمية وكان للتطور التكنولوجي والمعرفي النصيب الأكبر في ولادتها. وهي مصطلح يعني:

إستخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات، وهي مدخل تكاملي لاستثمار الجهد والوقت والحيز والكينونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع. وتعرف أيضا بمعنى استخدام وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات في تسيير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الإتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة.

وقد تبنت الجزائر العديد من المحاولات لتكريس وإحلال الرقمنة، ويعد مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 نموذجا نوعيا في التحول الرقمي في أوسع جوانبه، من خلال ما تضمنه من مقاربات وميكانيزمات تهدف إلى مواكبة مظاهر الإصلاح الإداري والاقتصادي الحقيقي والتنمية الرقمية المنشودة والرفع من جودة أداء الإدارات من خلال تدعيمها بالخدمات الرقمية والوصول إلى التنمية الإدارية والاقتصادية.

هذا، ويعتبر ما قامت به كلا من الوزارة الأولى ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من خلال تجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرافق العامة وتشجيع الاستثمار في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية، صورة من صور التنمية الرقمية والاقتصادية التي اعتمدت بالأساس على المنصات الإلكترونية.

حيث تعرف المنصة الإلكترونية على أنها أرضيات للتكوين والتفاعل والتواصل وإتمام الإجراءات عن بعد قائمة على تكنولوجيا الويب وتتكون من عرض تقني تجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم من الخدمات البعيدة التفاعلية أو غير التفاعلية التي يمكن بثها أو توفيرها على الخط.

إنطلاقا مما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل عن: **دور المنصات الإلكترونية كأداة وآلية لتحقيق رقمنة قطاع الإستثمار في الجزائر في إطار الإدارة الإلكترونية؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية السؤالين التاليين:

- ما مفهوم كل من: الإدارة الإلكترونية والرقمنة والمنصة الإلكترونية والاستثمار؟
- ما دور المنصة الرقمية للمستثمر في تحقيق الرقمنة وصولا لأهداف القانون 22 – 18؟

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

أسفر الإنفجار المعرفي الذي شهده العالم نتيجة ثورة المعلومات والإتصالات وانعكاساته على السياسات العامة وعمليات التنمية، إلى انبثاق مفاهيم جديدة منها مفهوم الإدارة الإلكترونية، التنمية الرقمية، المنصات الإلكترونية، وغيرها من المفاهيم. الأمر الذي تمخض عنه الإنتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة الرقمية، التي تهدف إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل تسخيرها لتحقيق التنمية وبخاصة في قطاع الاستثمار.

ونسعى من خلال هذا المبحث إلى تقديم الإطار المفاهيمي والنظري للعديد من المصطلحات بما يسمح بوضع تصور إجرائي لها يستعمل في كل جزئيات الدراسة.

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية والرقمنة

لقد أدى التطور السريع لتقنيات المعلومات والإتصالات إلى بروز أنموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية كي تحسن من مستوى أعمالها وجودة خدماتها، وهو ما اصطلح على تسميته "بالإدارة الإلكترونية" أو "بالإدارة الرقمية"، أو "إدارة الحكومة الإلكترونية". وإذا كان البعض قد ربط ظهور الإدارة الإلكترونية بتطور التجارة والأعمال الإلكترونيين وانتشار شبكة الإنترنت، فإن بعض الدراسات ترى أن الإهتمام بهذا النوع من الخدمة قد بدأ مع إهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية العمل، وتعميق إستخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية والرقمنة

يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم السياسية، ظهر في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعرف بأنها تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات مما يؤدي إلى دعم واستمرار العلاقات فيما بينهم، من خلال إستخدام شبكات الإتصال الإلكترونية، وعموما كل نظم تكنولوجيات المعلومات والإتصالات، بغية تعزيز دور الإدارة الإستراتيجية، وتحسين العملية الإنتاجية، وزيادة كفاءة وفعالية الأداء في الإدارة، وإنجاز العمل بها بسرعة وكفاءة وبأقل التكاليف.

ويعتبر البنك الدولي من السباقين في وضع تعريف للإدارة الإلكترونية حيث ذهب إلى القول بأنها:"مصطلح يشير إلى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية مسائلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية للحكومة ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين

للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة".(بهلول، 2018، الصفحات 3-4)

وتعرف على أنها تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات مما يؤدي إلى دعم واستمرار العلاقات فيما بينهم، من خلال إستخدام شبكات الإتصال الإلكترونية، وعموما كل نظم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بغية تعزيز دور الإدارة الإستراتيجية، وتحسين العملية الإنتاجية، وزيادة كفاءة وفعالية الأداء في الإدارة، وإنجاز العمل بها بسرعة وكفاءة وبأقل التكاليف. (بن أعراب، 2014، صفحة 60)

الإدارة الإلكترونية هي عملية مكننة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالإعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل إستخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة لربطها بالحكومة الإلكترونية لاحقا.(علاء عبد الرزاق، 2013، صفحة 135)

الإدارة الإلكترونية أكثر من مجرد موقع إلكتروني على الانترنت، وهي تمثل شكلا من أشكال الأعمال الإلكترونية التي تشير إلى العمليات والهياكل التي تتفق مع إمداد الخدمات الإلكترونية للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء، بمعنى أنه يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات الذي يؤدي إلى التفاعل والتواصل بين المؤسسة والزبائن، وبين الحكومة والأعمال، والقيام بالعمليات الداخلية والترابط بين الأعمال بعضها ببعض إلكترونيا، بغية تبسيط وتحسين أوجه الإدارة البيروقراطية بين بالمواطنين والأعمال على حد سواء. (نصيرة، 2020، صفحة 6)

مما سبق، نلاحظ تباينا واضحا في تعريف الإدارة الإلكترونية، وهذا يعد نتيجة حتمية لاختلاف طريقة التعاطي مع المفهوم من جهة، والإختلاف في المنطلقات وزوايا التحليل من جهة أخرى. ذلك أن مفهوم الإدارة الإلكترونية أوسع وأشمل من كونه مجرد حواسيب وبرمجيات وغيرها من التقنيات، حيث أنها تمثل إدارة شاملة لمختلف أوجه العمليات اللوجيستية والأعمال الإلكترونية والعلاقات العامة، وعرض التكنولوجيات الخاصة بتقديم الخدمة العامة وضبط طلبات الحصول عليها وتلبية حاجيات عميل الإدارة

أما الرقمنة فهي مفهوم حديث ارتبط ظهوره مع بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام في نقل هذه المعلومات والمعارف بتوظيف هذه التكنولوجيا الحديثة في هذا الميدان.

وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة، وذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر تيري كاني TERRY KUNY إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها الرقمنة، ويتم هذا بالاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة. وتعرف شارلوت بيرسي CHARLETTE BURESI الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي. (بوزيدة، 2020، صفحة 44)

الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين. وهي تساهم في حفظ مصادر المعلومات لمدة أطول وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين في العالم. (الخثعمي، 2010، صفحة 23)

يستنتج مما سبق أن عملية الرقمنة تتم عبر مراحل هي:

- تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، كأن نقوم بتحويل الملفات الخاصة بالمسار المهني للموظف في الشكل الورقي إلى ملف الكتروني باستعمال الماسح الالكتروني ثم تخزينه في جهاز الكومبيوتر، أو في السحابة الرقمية.
- ثم يتم ربط الهيئات الإدارية بواسطة الانترنت وإتاحة المجال لكل جهة حسب اختصاصها في إمكانية اطلاعها على ملف أي موظف إن استدعى الأمر ذلك.

الفرع الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية والرقمنة

إن الإدارة الإلكترونية بوصفها أسلوبا إلكترونيا للإدارة، فهي تهدف إلى توفير منظومة عمل متكاملة بما يحقق تقديم أرقى الخدمات للمستفيدين، إضافة إلى الإستغلال الأمثل لموارد المنظمة. إن الهدف الأساسي من تطبيق الإدارة الإلكترونية هو الإستفادة من المميزات التي تتيحها، والتي تتمثل فيما يلي :(جيلالي، 2016، الصفحات 58 - 60)

1- أهداف تتعلق بفائدة جمهور طالب الخدمة وهي:

التقليل من التعقيدات الإدارية، وتحقيق الإفادة القصوى لعملاء المنظمة. إضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات للمستفيدين والاستغلال الأمثل للموارد. وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين والموظفين والمسؤولين. ثم التعلم المستمر وبناء المعرفة .

2- أهداف تتعلق برفع كفاءة العمل الإداري وهي:

تحسين مستوى الخدمات وتخفيض التكاليف، والإنجاز السريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات. إضافة إلى الحد من إستخدام الأوراق في الأعمال الإدارية واستمرار عمل المنظمة على مدار الساعة وأداء العاملين له عن بعد.

3- أهداف تتعلق بزيادة قدرة المنظمة التنافسية محليا وعالميا وهي:

التوافق مع بقية دول العالم التي تتجه إلى العميل الإلكتروني بقوة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات بمختلف أنواعها. إضافة إلى الحد من الفساد الإداري، وتحقيق مبدأ المساواة بين طالبي الخدمة مما يؤدي إلى التقليل من الوساطة والمحسوبية وتقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال .

وعموما فإن الأهداف الأساسية للإدارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

- محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية.
- تبسيط الإجراءات بشكل يسمح بتقديمها إلكترونيا.
- الوصول بالخدمات الإلكترونية إلى أقصى المواقع الجغرافية ومناطق الظل ومختلف القطاعات بما فيها قطاع الاستثمار.
- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات والمعلومات.
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.
- الوصول إلى إدارة بصفر ورق.

هذا، وما دامت عملية الرقمنة هي أساس بناء الإدارة الالكترونية وإنجاز التطبيقات العملية، فالمؤكد أن هنالك أهداف مبتغاة من الاعتماد عليها وهي : (نصيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، 2021، الصفحات 1035 - 1036)

1/إتاحة مصادر المعلومات التقليدية على نطاق أوسع وتشمل ما يلي:

-إتاحة 24/24 و 7/7 أيام.

-إتاحة دون التقيد بالموقع الجغرافي.

-إنتاج أشكال مختلفة من الملفات للمصدر الواحد.

-توصيل المعلومات للمستفيد دون تدخل بشري.

-تجديد استخدام الأشكال المتهالكة والتالفة.

-تطوير الخدمات التقليدية.

-المشاركة في الموارد.

2/صيانة حفظ المجموعات ضد التلف والكوارث والفقد.

3/ تسهل عملية الرقمنة إمكانية وصول العديد من المستفيدين إلى الحصول على المعلومات وإمكانية مشاركتها ما بين عدة مستفيدين في الوقت ذاته، وبالتالي أن تستوعب الزيادة المتنامية في أعداد المستفيدين، وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم نشر وإتاحة المعلومة للجميع في الوقت ذاته.

الفرع الثالث: خصائص الإدارة الالكترونية

تتم المعاملات في ظل الإدارة الالكترونية إلكترونيا وهذا ما يجعلها إدارة جديدة تتمتع بالسمات التالية: (خلاف، 2022)

*إدارة بدون ورق فقد انتهى عهد الأوراق الكثيرة وحل محله الأرشيف الإلكتروني والمتابعة الآلية.

*إدارة بلا زمان، حيث أن الخدمة مستمرة طوال اليوم لذلك لابد من خلق آليات للاتصال بالغير.

*إدارة بلا تنظيمات جامدة ونعني بها المؤسسات الذكية التي تعتمد على العمل المعرفي وصناعة المعرفة.

*إدارة بلا مكان، حيث يتم تعيين الموظفين والتخاطب معهم وإرسال الأوامر والتعليمات والإشراف على الأداء وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة، بالإضافة إلى إمكانية عرض مختلف المعلومات على شبكات الإنترنت.

*إدارة بلا أرشيف ورقي، حيث يتم استبداله بنظام أرشفة الكتروني، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والإستفادة منها في أي وقت كان.

*غياب عامل العلاقة المباشرة بين طرفي وأطراف المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.

*التقليل من التعقيدات الإدارية وتسريع إنجاز الأعمال والمهام المختلفة، وتسهيل عمليات خزن واسترجاع المعلومات.

*القدرة على استيعاب أكبر عدد من العملاء في وقت واحد، دون الحاجة للإنتظار في صفوف طويلة تعرقل العمل الإداري.

*تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وزيادة كفاءة عمل الإدارة.

*تعميق مفهوم الشفافية والإبتعاد عن المحسوبية والبيروقراطية وكسب ثقة المواطنين من خلال تحسين مستوى الخدمات وإتباع معايير الجودة.

هذا، وأهم خاصية من الخصائص هي تحقيق الشفافية و التي تعتبر خاصية كاملة داخل المنظمات الإلكترونية كمحصلة لوجود الرقابة الإلكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل

ما يقدم من خدمات، إذ تعتبر بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات المسؤولية عن مهام الخدمة العامة. (أسماء، 26 - 27 نوفمبر 2018، صفحة 8)

المطلب الثاني: المنصات الإلكترونية

مما لاشك فيه أن العالم اليوم يسير وفقا لقواعد العصر المعلوماتي أو الرقمي، الذي يتطلب تعميم إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في كافة القطاعات. لذلك سعت الدول إلى استغلال مزايا هذه التكنولوجيا من خلال تأسيس منصات إلكترونية اختلفت وظائفها وتعددت فوائدها، وهذه المنصات تعد من أهم معالم تطبيق الإدارة الإلكترونية من أجل تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.

الفرع الأول: تعريف المنصات الإلكترونية

قبل الخوض في تفاصيل المنصات الإلكترونية (الرقمية)، يتوجب البحث عن التعريف المناسب للمنصة الإلكترونية، وسننطلق من تعريف المنصة والتي عرفت على أنها: "المكان الذي يجتمع فيه مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة بموجب قواعد اشتباه محددة بوضوح، من أجل تبادل الأفكار والسلع والخدمات وأي شيء آخر يمكن تبادله بين شخص وآخر، أو أجهزة الكومبيوتر أو الآلات أو الأجهزة التي تعمل بالنيابة عن البشر". (قمصاني، 2020، الصفحات 65 - 66)

وعرفت كذلك على أنها:"النظم الذي يمكن برمجتها وبالتالي تخصيصها من قبل المطورين الخارجيين والمستخدمين، وبهذه الطريقة يتم تكييفها لاحتياجات لا حصر لها، والمرونة التي توفر القدرة الإبداعية، والمنافذ التي لم يتمكن المطورون الأصليون للمنصة من التفكير فيها".

أما تكنولوجيا المنصة عادة ما تشير إلى نظام تشغيل الكومبيوتر، وغالبا ما يستخدم مصطلح منصة عند الإشارة إلى أي نوع من أنظمة الكومبيوتر له برنامج معين". (laurence, 2017, p. 135)

هذا، وتعرف المنصات الإلكترونية (الرقمية) على أنها برامج تستخدم لاستضافة تطبيق أو خدمة ما تعمل وفق نظام التشغيل وتنسيق البرامج التي تستخدم مجموعة من التعليمات لمعالج معين. وهي أرضيات للتكوين والعمل والتواصل والتفاعل والخدمة عن بعد، قائمة على تكنولوجيا الويب وتتكون من عرض تقني وتجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم من الخدمات البعيدة التفاعلية أو غير التفاعلية التي يمكن بثها أو توفيرها على الخط والتي يمكن أن تخضع إما للدفع أو تكون مجانية، والوصول إليها إما محدود وغير محدود. ويعتمد هذا العرض على تطوير مجتمع من المستخدمين مع كل من مشغل المنصة بإنشاء رابط رسمي ومباشر (عقد مع الفرد)، وبالتالي فإن العرض يجمع معا مجموعة من شبكة الانترنت، والتلفزيون، أو حتى المهاتفة والخدمات.

وجاء في مجلة هارفارد للأعمال Harvard business review أن المنصة الرقمية نموذج أعمال قائم على إستخدام التكنولوجيا، سهل الإستخدام، يسهل تبادل المعلومات والبضائع والخدمات بين الأطراف المختلفة، ويسمح بالتواصل الإلكتروني بين العديد من الأشخاص.

والمنصة الإلكترونية هي عبارة عن بوابة ويب web تهتم بتقديم الخدمات التفاعلية التي تختلف وفق طبيعة ونشاط هذه المنصة إلى جانب المعلومات التي يتم تقديمها من خلالها أيضا... وتتطلب المنصة الإلكترونية شبكة متكاملة من المهندسين والمتخصصين في عالم الحوسبة والبرمجة، من أجل الإستعداد والمتابعة والتواصل دائما مع زوارها بطريقة تحقق الهدف المنشود الذي تم إطلاق المنصة من أجله.

الفرع الثاني: أنواع المنصات الإلكترونية

هناك عدد كبير من المنصات التي تظهر اليوم على شبكة الويب، والتي من الممكن تصنيفها إلى: (نوري، 2021، صفحة 15)

- المنصات العمودية هي منصات تتناول شريحة محددة من الناس، إذ تركز المعلومات الموجودة فيها على هدف محدد، فمثلا يوجه بعضها للمهتمين بالحدائق، ويوجه آخر للمستثمرين. وقد انبثق من مفهوم المنصات العمودية نوع فرعي هو: منصات معلومات العمل التي تدعى بالمنصات المؤسسية وتتشارك هذه المنصات معلومات عن الشركات مثل: الميزانية، والتسعير، وتوقعات البيع، والعوائد، ومعلومات عن الزبائن، والأخبار، وذلك من مختلف المصادر الداخلية والخارجية.

- المنصات القطاعية التي تدعى أيضاً منصات الأعمال التي تخدم الأعمال وهي تشبه منصات معلومات العمل، ولكن الخلاف بينهما هو أنها تذلل الكثير من العقبات التي تقف عائقا أمام إجتماع الباعة والزبائن حول العالم لعقد الصفقات عبر الويب.

- المنصات الأفقية التي تقدم مجموعة واسعة ومتنوعة من المواد والمواضيع ذات الطابع العام، وتنضوي تحت هذه الفئة الكثير من البوابات التي نذكر منها: Yahoo، Lycos، AltaVista،...

كما أنه للمنصات الرقمية العديد من الأنواع تبعا للغاية التي صممت لأجلها، نذكر منها: (مداني، 2023، صفحة 14)

• منصات التواصل الاجتماعي: مثل منصة فيسبوك facebook التي تستخدم نموذج العمل الإعلاني.

• منصات مخازن التطبيقات: مثل منصة غوغل بلاي google play التي تستخدم نموذج العمل التجاري الرقمي.

• منصات مشاركة الوسائط: مثل منصة يوتيوب youtube التي تستخدم نموذج أعمال الإشتراك.

• المنصات الخدمية: مثل منصة أوبر uber لخدمات التوصيل التي تستخدم نموذج أعمال الدفع حسب الإستخدام.

• منصات التسوق: مثل منصة أمازون amazon التي تستخدم نموذج أعمال التجارة الإلكترونية.

الفرع الثالث: خصائص المنصات الإلكترونية

تتميز المنصات الإلكترونية بعديد الخصائص لعل أهمها:

1.المنصة الإلكترونية هي عبارة عن بيئة خاصة بجميع أنواع النشر سواء كان نشر معلومات أو نشر منتجات وتكثر فيها التفاعلات.

2.تهتم هذه المنصة بتوظيف جميع التقنيات الخاصة بالإنترنت مع الإدارة المسؤولة عن نوع المحتوى الموجود على المنصة أو على وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي.

3.تسهم وتساعد المنصات الإلكترونية على مشاركة المحتوى وعلى التبادل في الأفكار والمعلومات المختلفة.

4.توفر المنصات الإلكترونية إمكانية الوصول إلى جميع الفصول الرقمية المختلفة عن طريق السوشيال ميديا.

5. المنصة الإلكترونية تجمع بين إدارة المحتوي التي تريد نشره بين الناس للاستفادة منه مهما كان نوع هذا المحتوي وبين جميع شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مثل انستجرام وتويتر وفايسبوك وغيرها من البرامج.

6.للمنصات الإلكترونية دور بارز في تحسين الخدمة العمومية من خلال تطبيقاتها على مستوى مختلف القطاعات الحكومية.

المطلب الثالث: الاستثمار

يشير مصطلح الاستثمار عموما إلى الأصل الذي يحتفظ به المستثمر للحصول على عوائد مربحة في التمويل، وتمثل عملية الاستثمار توظيف الأموال في توليد الدخل وزيادة القيمة بمرور الوقت. تتضمن هذه العملية شراء السندات والأسهم وإيداع الأموال في البنك بسعر فائدة معين واستثمار الأموال في سوق العملات. وفي هذا المطلب يهمنا استعراض تعريف وأهمية الاستثمار.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

لتحديد مفهوم الاستثمار لابد من التطرق لتعريفه لغويا ثم اقتصاديا باعتباره ظاهرة اقتصادية يحكمها وينظمها القانون، وبعدها نخلص لتحديد مفهومه القانوني. (وليد، 2020، الصفحات 3 - 4)

التعريف اللغوي: يقال استثمر بمعنى إستخدم ماله في مشروع ليدر ربحا، فالاستثمار هو الإنفاق في وجه من الوجوه لتحقيق ربح في المستقبل البعيد والقريب، أو إستخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الإستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.

التعريف الاقتصادي: الاستثمار هو تكوين رأس المال وإستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي، أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين.

التعريف القانوني: اختلف الفقه وتباينت التشريعات الوطنية واختلفت الاتفاقيات الدولية في تعريفها للاستثمار، حيث يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد جامع مانع للاستثمار.

وبالرجوع لقانون الاستثمار الجديد رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 نجده لم يعرف الاستثمار وإنما عدد أنواعه والصور التي يتخذها في نص المادة 05 منه التي مضمونها:

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

المستثمر: كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا مقيما أو غير مقيم. بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثمارا طبقا لأحكام هذا القانون.

استثمار الإنشاء: كل استثمار منجز من أجل إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/ أو الخدمات.

استثمار التوسع: كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/ أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة. لا يخول اقتناء تجهيزات تكميلية ملحقة و/ أو مرتبطة طابع التوسع للاستثمار. وكذلك هو الشأن بالنسبة لاقتناء تجهيزات تجديد أو إستبدال مماثلة لتلك الموجودة.

استثمار إعادة التأهيل: كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/ أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث سنوات على الأقل.

نقل أنشطة من الخارج: عمل التحويل الذي تقوم بموجبه مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي، لكل أو لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

وللاستثمار أهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : (مداني، الشامل في الاقتصاد، 2000، الصفحات 78 - 79)

أ- من الناحية الاقتصادية:

توفير السلع والخدمات، وخلق مشاريع جديدة أو التوسيع في المؤسسة والإنتاج، وتقليص الاستيراد وزيادة التصدير، للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في جميع القطاعات.

ب- من الناحية الاجتماعية

توفير مناصب الشغل، وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق حد معين من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ج- من الناحية السياسية

التقليص من التبعية للخارج وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، واستغلال الثروات داخل البلاد، تحقيقا لحرية القرار في توجيه النشاط الاقتصادي من الضغوط الأجنبية.

المبحث الثاني: المنصة الرقمية للمستثمر تجسيد لأهداف الإدارة الإلكترونية والرقمنة في قطاع الاستثمار بالجزائر

مما لاشك فيه أن العالم اليوم يسير وفقا لقواعد العصر المعلوماتي أو الرقمي، الذي يتطلب تعميم إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في كافة القطاعات. لذلك سعت الدول إلى استغلال مزايا هذه التكنولوجيا من خلال تأسيس منصات إلكترونية اختلفت وظائفها وتعددت فوائدها، وهذه المنصات تعد من أهم معالم تطبيق الإدارة الإلكترونية من أجل تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين. وقد رأينا في العنصر السابق أنه إلى جانب الإجراءات الهامة التي تضمنها قانون الاستثمار 22-18 في مجال تعزيز وترقية الاستثمار في الجزائر، فإنه تضمن مظاهر للرقمنة من خلال إنشاء المنصة الرقمية أو الإلكترونية للمستثمر.

المطلب الأول: تعريف المنصة الرقمية للمستثمر

مسايرة للتحول الرقمي ورغبة من المشرع في دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات من أجل تحسين مستوى الخدمات وعصرنتها فقد تم إستحداث منصة رقمية توضع تحت تصرف المستثمر، وهذا بموجب قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 الصادر في 24 جويلية 2022 وتناولها ضمن نص المادة 23 التي جاء فيها: "تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها إلى الوكالة، تسمح

بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة. وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة الإنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار. وتشكل المنصة الرقمية أيضا أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها. تحدد كيفيات تسيير هذه المنصة عن طريق التنظيم".

وهذا ما يضع حدا للعراقيل التي كان يعاني منها المستثمر في ظل القوانين السابقة وخاصة عدم حصوله على المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار قبل اتخاذ قرار الاستثمار. (راضية، 2023، صفحة 3424)

المطلب الثاني: إنشاء وأهداف المنصة الرقمية للمستثمر

جدير بالذكر وفي سبيل رقمنة قطاع الاستثمار أن ننوه أنه قبل إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر، أطلقت في جوان 2021 البوابة الإلكترونية إستثماري من قبل وزارة الصناعة وهي منصة آلية تهدف إلى تسهيل النشاط وتقوم بتقريب الإدارة من المتعامل الاقتصادي بالإصغاء إلى انشغالاته اليومية. وتقوم هذه المنصة بإرساء تقاليد جديدة بين الإدارة والمستثمر والتي تبنى على الثقة المتبادلة والتواصل المنتظم كشرط أساسي تعزيزا لمناخ الأعمال الصناعي وكذا تعافيه من أجل المساهمة في إيجاد حلول سريعة للمشاكل ورفع العراقيل التي تقف في وجه المستثمر خاصة البيروقراطية التي حالت دون إنجاز العديد من المشاريع الصناعية.

كما تقوم هذه المنصة بنشر حوصلة للحلول المقترحة لمشاكل بعض المستثمرين مع الإدارات المعنية، بالإضافة إلى وضع جدول يسمح بمعرفة سيرورة كل المؤشرات الخاصة بتسيير الاستثمار.

وفي 19 ماي 2022، أفاد بيان لمجلس الوزراء، أنه تم التصديق على النسخة المعروضة لمشروع قانون الاستثمار الجديد. ووفق البيان، فإن مشروع قانون الاستثمار الجديد يهدف إلى تجسيد إلتزامات الرئيس عبد المجيد تبون، المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وتوفير الظروف المناسبة له.

ومن ضمن ما ورد في البيان، تحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (حكومية) إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ومنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات. فقد اشتكى مستثمرون جزائريون وأجانب من ثقل الإجراءات البيروقراطية للوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات، التي تتولى مهمة دراسة المشاريع والموافقة عليها من عدمها. وتعتزم السلطات، وفق البيان، محاربة البيروقراطية التي تكبح المشاريع الاستثمارية، من خلال رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار. ووجه تبون، عقب التصديق بمجلس الوزراء على النص الجديد، بتسليط أقصى العقوبات على كل من يعرقل بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار مهما كان مركزه، كما أمر بوضع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تحت سلطة رئيس الوزراء، بعدما كانت في السابق تتبع وزارة الصناعة. (مداني، 2023، صفحة 25)

هذا، وجاءت الجزائر في المرتبة 157 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020، من بين 190 بلدا. كما يشتكي رجال أعمال محليون من عرقلة مشاريعهم وبقائها لسنوات في أدراج الهيئات الإدارية المكلفة بالاستثمار.

ولهذا تعتبر فكرة إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر التي تم إطلاقها منذ 20 أكتوبر 2022 خطوة هامة تدعم رحلة المستثمر من الفكرة إلى التصدير معتمدة على التكامل بين شركاء الخدمة في منظومة الصناعة والجهات ذات العلاقة بها، وكذلك خدمات الدعم الصناعي لتحسين الخدمات المقدمة للمصانع واستقطاب المستثمرين لإنشاء مصانع جديدة والنهوض بمستوى الإنتاج المحلي، وهو ما يتأكد من خلال أن الهدف الأول والأساسي من آلية المنصة الرقمية للمستثمر هو ضمان الشفافية التي ينبغي تحقيقها ميدانيا .

هذا، وتهدف المنصة الرقمية للمستثمر بحسب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها على الوجه الخصوص إلى:

- التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيطها وتسهيلها.

- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.

- شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين.

- الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية.

- السماح للمستثمرين بمتابعة ملفاتهم عن بعد.

- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدمة.

- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر إتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين.

- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار.

- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.

وتكون بذلك متاحة للإستعمال لكل حامل مشروع ومستثمر يرغب على وجه الخصوص في:

أ - الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب المرتبطة بإنجاز مشروعه.

ب - إنشاء مشروعه الاستثماري.

ج - الإستفادة من المزايا الممنوحة في إطار المنظومة التشجيعية للاستثمار، على النحو المنصوص عليه في التنظيم المعمول به.

المطلب الثالث: واقع المنصة الرقمية للمستثمر

أكدت منظمات أرباب العمل وجود أكثر من 100 طلب استثمار أجنبي على طاولة السلطات الجزائرية، مقابل إبداء 1200 متعامل أجنبي نيتهم في دخول السوق الجزائرية. وكشفت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في آخر حصيلة لها، عن تسجيل أكثر من 1694 مشروعا للاستثمار، بقيمة تتجاوز 845 مليار دينار جزائري (6.3 مليارات دولار)، منذ دخول القانون الجديد حيز التطبيق، في الفترة منذ أوائل نوفمبر 2022 إلى 31 مارس 2023.

ولاقت المنصة الرقمية للمستثمر إقبالا معتبرا - بحسب التقارير المقدمة من مصالح الوزارة الأولى - من قبل المتعاملين الاقتصاديين الذين عرفوا عن أنفسهم وسجلوا مشاريعهم، حسبما أكده إطار في الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. وفي هذا الصدد، أوضح السيد أحمد بريشي، مدير الشباك الموحد والمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، خلال لقاء حول القانون الجديد للاستثمار، نظم على هامش الطبعة الـ 30 لمعرض الإنتاج الجزائري بقصر المعارض (سافكس)، أن هذه المنصة التي أطلقها الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان سجلت حوالي 233 مشروعا عبر الوطن.

وأضاف ذات المسؤول أن إقبال المتعاملين الاقتصاديين على تسجيل مشاريعهم على هذه المنصة متزايد، مشيرا إلى أنه من المؤكد أن يرتفع عدد المشاريع، بما أن عديد المستثمرين قد أنشئوا حسابات على المنصة وبالتالي مرشحين لتسجيل مشاريعهم قريبا.

كما تعتبر منصة المستثمر آلية لتسهيل نشاط المستثمرين بعيدا عن بيروقراطية الإدارة الجزائرية، فالعالم حاليا ينتقل إلى عصر جديد في الرقمنة والتحول الرقمي، لذلك تهدف الدولة الجزائرية إلى جمع وزيادة الوعي بالقطاع الاقتصادي بنقرة واحدة فقط أينما كنت وفي أي وقت كان.

المنصة ستكون أداة ذكية لبناء جسر مباشر بين المستثمرين والملاك من تقديم صورة متكاملة للهدف، وخلق حلول لبعض الثغرات والتحديات الفعلية التي هي موجودة في سوق العقار الصناعي، كما أنها تخدم فكرة المستثمرين وأصحاب العقارات من خلال تجميعهم تحت منصة إحترافية واحدة راقية مهنية عالية الجودة.

وأوضح مدير الوكالة عمر ركاش، أن عدد الطلبات المسجلة بـ"الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية" بلغ 48 ملفا،من بينها 38 مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا، و24 مشروعا في إطار شراكة مع أجانب و14 مشروعا كبيرا لمستثمرين وطنيين. ويضمن "الشباك الوحيد" تبسيط الإجراءات للمستثمر، عن طريق تجميع كل الإدارات التي لها علاقة بالنشاط الاستثماري، على غرار ممثلي الضرائب والجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري.كما أعلنت الجهة الحكومية نفسها عن مفاوضات متقدمة مع مستثمرين أجانب،من بينهم مؤسسات كبرى تواصلت عبر الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في عديد من الدول.

وبخصوص القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات، أوضح عمر ركاش أن قطاع الصناعة يأتي في المقدمة بـ 862 مشروعا، متبوعا بقطاعات البناء والأشغال العمومية بـ233 مشروعا، والنقل بـ223 مشروعا، ثم الخدمات بـ95 مشروعا، والفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات بـ95 مشروعا، إضافة إلى المشاريع السياحية بـ52 مشروعا، مع 45 مشروعا في الصحة.

وكان الرئيس عبد المجيد تبون، صرح في لقاء أجراه مع "الجزيرة بودكاست" في السادس من أفريل 2023، بأن القطاع الخاص يستحوذ على 85% من رأس المال الجزائري، متوقعا تجاوز قيمة الاستثمار فيه 30 مليار دولار بحلول 2027، واستحداث 55 ألف وظيفة خلال الـ18 شهرا المقبلة.

وتأتي هذه المؤشرات الإيجابية - وفق مراقبين - في أعقاب حالة من الجمود الكامل للاستثمار الوطني والأجنبي منذ حراك 22 فيفري 2019، إذ تم تعطيل "المجلس الوطني للاستثمارات"، بينما لم يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1.3 مليار دولار سنويا، أغلبها في قطاع المحروقات، وفق أرقام الحكومة.

وتراهن السلطات الجزائرية في ظل قانون الاستثمار الجديد 22 - 18 وإنشاء المنصة الرقمية للمستثمر على ت تفعيل خطة الإنعاش الاقتصادي، إذ استحدث القانون آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين". كما تضمن إنشاء "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" تحت سلطة الوزير الأول،

مع النص على تسليط أقصى العقوبات ضد كل من يعرقل، بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته.

المطلب الرابع: معوقات وتحديات المنصة الرقمية للمستثمر

صحيح أن للمنصة الرقمية للمستثمر دور كبير في تشجيع المصانع من خلال زيادة قدراتها وتحسين مستوى المنتجات المحلية لزيادة الصادرات والمنافسة في الأسواق العالمية كذلك تحسين المؤشرات التنافسية في الأسواق العالمية، خاصة وأن المنصة الرقمية تمكن المستثمرين من تأسيس شركاتهم إلكترونيا من خلال توفير كل الخدمات والإجراءات ذات العلاقة وتضمن السرعة والنجاعة والمرونة في الإنجاز.

وحتى إذا افترضنا إمكانية مطلقة لتطبيق الرقمنة لترشيد وتحسين الخدمة العمومية وتشجيع الاستثمار في الجزائر، فإنه مع ذلك هناك معوقات لتطبيق هذه الرقمنة تتمثل فيما يلي: (بوبكر، 2021، صفحة 378)

* ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية والرقمنة.

* قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات.

* ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الرقمنة في المجال الاقتصادي.

* مشكل الصيانة التقنية لبرامج الرقمنة.

* ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الرقمنة وبين مختلف الإدارات المرتبطة بقطاع الاستثمار.

* مقاومة التغير في المنظمات من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

* طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها من قبل المستثمرين خاصة الأجانب.

* الأمية الإلكترونية لدى العديد من الموظفين وحتى المستثمرين، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.

* غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة في ظل التحول للإدارة الإلكترونية.

* قلة عدد الموظفين الملمين بالمهارات الأساسية لإستخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.

من جانب آخر، يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية والرقمنة في مجال الإستثمار، التي تستدعي حماية سرية المعلومات وسلامتها وكذلك ضمان بقائها سواء ما تعلق بالبيانات الخاصة بالجهاز الإداري أو ما تعلق بخصوصية المستثمرين وسريتهم أي حماية من كل اختراق وحذف وتدمير، والتهديدات المالية والمواقع المعادية والقرصنة... وعليه فإن عنصر الأمن والثقة في مجال المعلوماتية والإتصالات في الإدارة الإلكترونية من المسائل الجوهرية في نجاحها، حيث يجب على الحكومات أن تهتم بهذه المسائل.

إذن تعتبر المعوقات ذات الطبيعة الأمنية من أهم وأبرز العناصر والعوامل التي تعيق تطبيق الرقمنة، ذلك أن مسألة أمن المتعاملين مع الإدارة وكذا أمن الملفات والمعاملات الإدارية ذات أهمية بالغة كونها تتصل بالثقة العامة إن إيجابا أو سلبا. ولعل الهاجس الأكبر لدى المتعاملين والإدارة نفسها يكمن في حماية المعاملات الإدارية من ظاهرة الاختراق، وبالأخص عندما يمس البيانات الشخصية للمتعاملين، حيث وفي هذا الصدد يوجد من الباحثين من يذهب بعيدا إلى القول أن: "التعامل الإلكتروني يمكن الناس من معرفة خصوصيات الآخرين ". (قاسم، 2003، صفحة 19)

والمؤكد أن الثورة التقنية وسيطرة مواقع التواصل الاجتماعي وانتشار المنصات والتطبيقات الرقمية خلال الآونة الأخيرة ومن بينها المنصة الرقمية للمستثمر، له إيجابيات لكن هناك تحديات لعل أهمها: (مداني، الرقمنة والاستثمار، 2021، صفحة 35)

- عدم ارتباط المنصة الرقمية للمستثمر بباقي المنصات الأخرى التي لها علاقة بالاستثمار كالجمارك، السجل التجاري، البنوك...

- عدم رقمنة القطاع العقاري وعدم وجود إحصاء حقيقي للعقارات القابلة للاستثمار وصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالعقار.

- عدم وجود خريطة رقمية لمختلف الأقاليم وما تملكه من موارد ومؤهلات.

- معرضة لمختلف أخطار الأنظمة المعلوماتية والفيروسات.

- تحتاج إلى تحديث العتاد والوسائل بشكل مستمر نظرا للتطور السريع والدائم لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، كما أنها تحتاج لكفاءات بشرية مؤهلة مما يرفع من التكاليف.

- ضعف شبكة الإنترنت والتباين في سرعة التدفق من منطقة إلى أخرى .

- تحدي ضعف وعدم مسايرة الجهاز المصرفي للثورة التكنولوجية و مضامين قانون النقد والقرض.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المفهوم الحقيقي للرقمنة في قطاع الاستثمار هو أن تقوم الدولة باستخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها في انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية بطريقة دقيقة وسريعة أي تحسين مناخ الاستثمار وتقديم التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب، ولقد أصبحت هذه الوسيلة ضرورة حتمية يجب على الدولة أن تعمل على تطبيقها مواكبة للثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، ويرجع ذلك إلى المزايا التي تتمتع بها الإدارة الإلكترونية فاقت بها الإدارة التقليدية،لأن الأولى تعتمد في تقديم خدماتها على أجهزة متطورة من شأنها أن تعمل على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من دون وجود أخطاء في إنجاز معاملاتهم، فضلا عن سرعة الإنجاز الذي ينعكس بدوره على توفير الجهد والوقت والمال لكل من المواطن والمستثمر والدولة، كما تعمل على التقليل من التعقيدات المنتشرة في الإدارات العمومية.

هذا، وقد عرفت الجزائر ومنذ الاستقلال مجموعة من القوانين وفقا للدساتير التي تعاقبت عليها وتناولت مسألة الاستثمار، والتي أظهرت عدة نقائص مما أدى إلى تغيير التوجه الاقتصادي بصفة عامة والاستثماري بصفة خاصة تماشيا مع ما جاء في دستور 2020، ومع التغيرات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتوجه نحو الإدارة الإلكترونية وتفعيل الرقمنة في كل القطاعات، وكل ذلك من خلال مراجعة الأطر القانونية ومحاولة توفير بيئة استثمارية أكثر جاذبية لاستقطاب المستثمرين وتسهيل انخراطهم في عملية الاستثمار، مما دفع بالمشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار 22- 18 إلى التأكيد على إنشاء وأهمية المنصة الرقمية للمستثمر.

وقد عملت الجزائر في إطار رقمنة قطاع الاستثمار على:

- إنشاء منصة رقمية للمستثمر كآلية لتسهيل نشاط المستثمرين والدفع بعملية الاستثمار.

- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.

- تعميم إستعمال التكنولوجيات الحديثة.

- حماية حقوق الملكية الفكرية.

- إنشاء شباك وحيد موجه للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

لقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال بها، وذلك بهدف تفعيل وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال عديد الإجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، حيث تم إصدار عدة قوانين استثمار كان آخرها قانون الاستثمار رقم 22 – 18 في 24 جويلية 2022، والذي جاء تماشيا مع أهداف وأبعاد مشروع الجزائر الإلكترونية وتماشيا مع حتمية التحول الرقمي في عصر الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي .

إذن تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنه من الأنظمة المستحدثة هو نظام الرقمنة في إطار إعمال منظومة إلكترونية للتعامل مع المستثمرين من قبل كل الهيئات المتدخلة والمشرفة على الاستثمار في الجزائر.

وينصب هذا النظام للرقمنة في إطار المفهوم الجديد للدولة في مجال الخدمة العمومية بانتهاج فكرة اعتماد التطور التكنولوجي والعلمي وباعتماد تقنيات التعامل عن بعد واستعمال الأسلوب الإلكتروني والابتعاد عن الأسلوب التقليدي المتسم بالبيروقراطية والتعقيد والروتين وبطء الإجراءات، وهذا عن طريق التواصل عبر الإنترنت كآلية محورية في زمن الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

وبالرغم كل الإيجابيات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد والتوجه نحو الرقمنة إلا أنه لدينا بعض الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

أ/ ربط المنصة الرقمية للمستثمر بباقي المنصات الأخرى وخاصة التي لها علاقة بالاستثمار كالبنوك، السجل التجاري، الجمارك، الضرائب، ...

ب/ رقمنة القطاع العقاري من خلال إحصاء حقيقي للعقارات القابلة للاستثمار وتسهيل الحصول على كل المعلومات المتعلقة بالعقار.

ج/ الأخذ بعين الاعتبار نظام الأقاليم في الدولة وما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية وتوجيه المستثمر حسب رغباته.

د/ توفير نظام أمن سبيراني للحماية ضد مختلف أخطار الأنظمة المعلوماتية والفيروسات.

هـ/ تحديث العتاد والوسائل بشكل مستمر نظرا للتطور السريع والدائم لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

و/ تكوين وتأهيل الموارد البشرية من موظفين وإطارات التي لها علاقة بعملية الاستثمار وبالخصوص القائمين على الرقمنة والمنصة الرقمية للمستثمر.

ز/ العمل على تحسين وتطوير شبكة الإنترنت والرفع من سرعة التدفق.

ح/ وجوب رقمنة الجهاز المصرفي لما له علاقة تكاملية بالاستثمار.

ط/ العمل على تذليل العراقيل ومحاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتسهيل الحصول على التمويل من خلال تفعيل النظام المصرفي والبنكي وسوق المال، بالإضافة إلى زيادة درجة حماية المستثمر الوطني والأجنبي.

ك/ جعل المنصة الرقمية للمستثمر بوابة حقيقية وتفاعلية لترويج الاستثمار تعمل على تعريف المستثمر الوطني والأجنبي بفرص وإمكانيات الاستثمار المتاحة في الجزائر.

ل/ يجب العمل على تطوير الرقمنة كآلية لترقية الاستثمار في الجزائر، وتوفير خدمات إلكترونية أكثر فعالية وكذا توفير نظام معلوماتي رقمي خاص بالمستثمرين فقط، مع توفير الإحصائيات اللازمة حول مدى رقمنة قطاع الاستثمار وتجديدها بشكل مستمر.

قائمة المراجع:

1 - أسماء نوري، محمد عبود، (2021)، محاضرات حول البوابات والمنصات الرقمية، المحاضرة 14.

2- أمقران راضية، (2023)، "ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22 – 18 "، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الأول.

3- إيمان بنت مصطفى عبد الله قمصاني، (2020)، "أثر المنصات الإلكترونية على فاعلية التدريب في المنظمات العامة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05، العدد 03.

4- بليلي أسماء، (26- 27 نوفمبر 2018)، "تقنيات الإدارة الإلكترونية في تحقيق المصلحة العامة "، مداخلة في الملتقى الدولي الموسوم بـ :النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع- تحديات – آفاق، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة.

5- بهلول سمية، (السنة الجامعية 2017 – 2018)، محاضرات في مقياس الإدارة الإلكترونية، محاضرات لطلبة الماستر1، تخصص الإدارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.

6- بن أعراب محمد، (ديسمبر 2014)، "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي " مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19.

7- بوزكري جيلالي، (السنة الجامعية 2015– 2016)، "الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية: واقع وآفاق"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

8- حرفوش مداني، (31 جانفي 2023)، "التوجه نحو الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية: واقع الإدارة العمومية الجزائرية نموذجا"، مداخلة خلال الملتقى التكويني الأول حول الإدارة الإلكترونية والخدمة العمومية العلاقة والانعكاسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل.

9- حرفوش مداني،(21 مارس 2023)،"التنمية الرقمية وآثارها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل الفجوة الرقمية: المنصة الرقمية للاستثمار نموذجا"، مداخلة خلال الملتقى التكويني الثالث حول التنمية الرقمية والاقتصاد الرقمي المفهوم والأبعاد والرهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل.

10- حرفوش مداني، (السنة الجامعية 2020- 2021)،"الرقمنة والاستثمار"، بحث مقدم في مقياس التسيير العمومي الجديد، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف 2،.

11- حرفوش مداني،(2000)، الشامل في الاقتصاد، مكتبة قصر الثقافة، الجزائر.

12- ربيع نصيرة، (السنة الجامعية 2019 – 2020)، محاضرات في الإدارة الإلكترونية، محاضرات لطلبة ماستر1، تخصص قانون إداري.

13- ربيع نصيرة، (ديسمبر 2021)، "حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02.

14- صلاح مصطفى قاسم، (2003)، التحديات الأمنية للحكومة الإلكترونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

15- علاء عبد الرزاق السالمي، (2013)، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ط3.

16- عبد القادر بوبكر، (أفريل 2021)، أثر الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين: دراسة حالة مصلحة الحالة المدنية ببلدية بئر مراد رايس، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد التاسع ، العدد 01.

17- علي حميدوش، حميد بوزيدة، (2020)، "اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة – المتطلبات والعوائد – تجارب دولية دروس وعبر "، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، ، ص 44.

18- لعماري وليد، (السنة الجامعية 2020/2019)، محاضرات في قانون الاستثمار، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر قانون الأعمال والسنة الثانية ماستر قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1.

19- مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، (2010)، "مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات: دراسة للاستراتيجيات المتبعة"، مجلةRIST ، مجلد 19، العدد 01.

20- وردة خلاف، (السنة الجامعية 2021– 2022)، محاضرات مادة قانون الإدارة الإلكترونية، .محاضرات ماستر1، تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية.

21- Mayer Laurence, (2017), digital platforms: definition and strategic value, California, usa.